الفهرس

بسملة

كلمة شكر

الإهداء

المقدمة أ

الاشكالية ذ

الفصل الأول: السيادة والتطورات التي طرأت عليها في القانون الدولي 11

المبحث الأول: السيادة في عهد عصبة الأمم 11

المطلب الأول: مبدأ المساواة في السيادة ونظام العصبة 11

أولا : الفكرة الفرنسية 12

ثانيا : الفكرة الأنجلوسكسونية 13

الفرع الأول : توخي الخير العام الدولي 13

الفرع الثاني : عصبة الأمم والميثاق 14

المطلب الثاني: أنواع القيود على السيادة وأهمها وفقا لأحكام عهد العصبة. 15

أولا – قيد أساسي جوهري 16

ثانيا – قيود فرعية أو تابعة 16

1 – قيد التسليح 16

2 – التزام المحافظة على استقلال الدول الأعضاء 16

3 – احترام القانون 17

الفرع الأول : عهد عصبة الأمم وفكرة المسؤولية 18

الفرع الثاني: التغيرات المؤثرة على شخصية الدولية 18

المبحث الثاني: ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السيادة 20

المطلب الأول : ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ المساواة في السيادة 21

الفرع الأول: العمل من أجل المساواة في السيادة. 22

الفرع الثاني: الأمم المتحدة ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول. 23

الفرع الثالث: المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ السيادة. 24

الفرع الرابع: مجلس الأمن وامتياز حق النقض (vito). 25
الفرع الخامس: حق النقض في مجلس الأمن وأثاره. 26
المطلب الثاني: ميثاق الأمم المتحدة والتعامل مع مبدأ السيادة . 28
الفرع الأول: الأمم المتحدة وبعض القيود على السيادة. 29
الفرع الثاني: فرض المزيد من القيود على السيادة. 31
1 – الالتزام بأحكام الميثاق 32
2 – التدخل في الشؤون الداخلية للدول 32
الفرع الثالث : ماهية الشؤون الداخلية (الدومين المحفوظ) 33
الشأن الداخلي والشأن الدولي 34
مسائل ذات طبيعية مشتركة 35
الفرع الرابع: تدخل المنظمة الدولية في الشأن الداخلي والسلطة المؤهلة لتفسيره. 35
المدرسة الأولى 36
المدرسة الثانية 36
السلطة المؤهلة لتفسير مضمون الشأن الداخلي (الدومين المحفوظ) 36
ناحية سياسية 37
ناحية القانونية 37
الفرع الخامس : تقرير المزيد من الضمانات للسيادة 37
1 – حق تقرير المصير 37
2 – حماية السيادة الوطنية 38
ثالثا : الميثاق ونظام الوصاية الدولية 38
المبحث الثالث: واقع السيادة والقانون الدولي العام. 40
المطلب الأول: سيادة الدولة في الفقه القانوني والقضاء الدوليين. 41
الفرع الأول: اعتبارات قانونية تحول دون تطور القانون الدولي. 42

الفرع الثاني: اعتبارات سياسية واجتماعية لمنع التطور. 44
أولا: التنظيم الدولي وفكرة العالم الواحد أو الحكومة العالمية. 44
ثانيا : الدولة العالمية في العهد والميثاق 47
ثالثا : الحكومة العالمية والتفسير الاشتراكي لها 49
رابعا : السيادة في القضاء الدولي 50
الفرع الثالث: السيادة بين المنازعات السياسية والمنازعات القضائية. 53
الفرع الرابع: محكمة العدل الدولية الدائمة ومبدأ السيادة والعلاقة بين القانون الدولي و الوطني وفقها. 54
العلاقة بين القانون الدولي الوطني وفق قضاء المحكمة 55
الفرع الخامس: القضاء الدولي والقيود على السيادة. 56
المطلب الثاني: مستقبل تطور مبدأ السيادة والعلاقة بينه ومبدأ التداخل. 57
الفرع الأول: السيادة ومبدأ التدخل. 60
الفرع الثاني: مواقف بعض الكتاب تجاه مبدأ عدم التدخل. 60
أولا : مواقف بعض الكتاب التقليدين حول التدخل 61
ثانيا: مواقف بعض الكتاب المعاصرون تجاه التدخل 63
الفرع الثالث: حقوق الإنسان بين مفهومي السيادة والتدخل. 65
الفصل الثاني: العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي وأثرها على السيادة. 71
المبحث الأول : علاقة المعاهدات الدولية (القانون الدولي الإتفاقي) بالتشريع الداخلي. 71
المطلب الأول : موقف الفقه الدولي من العلاقة بينهما . 71
الفرع الأول : نظرية ثنائية القانونين . 72
الاتجاه الأول : نظرية التقيد الذاتي للإدارة 72
الاتجاه الثاني : نظرية الإدارة المتحدة 73
الفرع الثاني : نظرية أحادية القانون . 77
1 – نظرية القاعدة الأساسية 77

2 – النظرية الاجتماعية 78
أ – الوحدة مع علو القانون الدولي 79
ب – الاتجاه الثاني : الوحدة مع علو القانون الداخلي 80
المطلب الثاني : موقف القضاء الدولي من علاقة المعاهدة بالقانون الداخلي 81
الفرع الأول : سمو المعاهدة الدولية على التشريع الداخلي 82
الفرع الثاني : أثر هذا السمو على القانون الداخلي 83
المبحث الثاني : القضاء الوطني كرمز للسيادة في مواجهة المعاهدات (تقييد دور القضاء الوطني في تطبيق المعاهدات) . 84
المطلب الأول : ضرورة اتخاذ إجراءات داخلية لنفاذ المعاهدات . 85
الفرع الأول : تحويل نصوص المعاهدة إلى قانون 85
الفرع الثاني : نشر نصوص المعاهدة 90
المطلب الثاني : مكانة المعاهدة داخل النصوص التشريعية الوطنية . 94
الفرع الأول : موقف المشرع الوطني من القيمة القانونية للمعاهدة . 95
أولا : علو المعاهدات الدولية على الدستور الوطني 95
ثانيا : وضع المعاهدات في مرتبة وسط بين القانون الوطني والدستوري 95
ثالثا : معادلة المعاهدات الدولية للقانون الوطني 96
رابعا : الاتجاه الصامت 96
الفرع الثاني : أثر تحديد المشرع الوطني للقيمة القانونية للمعاهدة 97
الاتجاه الأول : أولوية المعاهدة في التطبيق عند تعارضها مع القانون الوطني 99
الاتجاه الثاني : يطبق القانون الوطني المتعارض مع المعاهدة إذا كان لاحقا عليها 100
المبحث الثالث : تقييد دور القضاء الوطني في التفسير (أعمال السيادة) 103
المطلب الأول : حالات الاستناد على أعمال السيادة 103
الفرع الأول : التنازع بين المعاهدة والدستور 104
الفرع الثاني : عدم الاختصاص بتفسير المعاهدات 109

المطلب الثاني : استبعاد مسألة التفسير من نطاق أعمال السيادة 114
الفرع الأول : الاستبعاد الجزئي 114
الفرع الثاني : الاستبعاد الكلي 117
أولا : اختصاص القضاء الوطني بالتفسير 117
ثانيا : طرق تفسير المعاهدة 121
الخاتمة 125
قائمة المراجع